(ترجمة غير رسمية)

" إعلان كازابلانكا "
البيان المشترك الصادر عن
الدورة الرابعة للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني
4-2016/5/5
الدار البيضاء /المملكة المغربية

أ – العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية واليابان

1. عقدت الدورة الرابعة للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني باستضافة كريمة وتحت رعاية **صاحب الجلالة الملك / محمد السادس – ملك المملكة المغربية** في الدار البيضاء خلال الفترة 4-2016/5/5 ، تحت شعار " **الشراكة الاقتصادية العربية اليابانية متعددة الطبقات : التعاون في مجالي التنمية والابتكار** " ، شارك في هذه الفعالية عدد كبير من السادة الوزراء وممثلي عن القطاعين العام والخاص من الدول العربية و اليابان.ترأس الجانب العربي كلٌ من معالي السيد / مولاي حفيظ العلمي – وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بالمملكة المغربية ، و سعادة الدكتور/ محمد بن إبراهيم التويجري– الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، وعن الجانب الياباني السيد / Motoo Hayashi ، وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة ، والسيد / Yoji Muto وزير الدولة للشؤون الخارجية.

تبادل الطرفان وجهات النظر حول العديد من الموضوعات الاقتصادية بهدف تقوية العلاقات بينهما

2- بالمناسبة الاليمة المتمثلة في الهزة الارضية التي ألمَت بمنطقة كوماموتو في ابريل الماضي ، تعرب الدول العربية عن أحر تعازيها للحكومة اليابانية والشعب الياباني . كما تعرب اليابان عن امتنانها لتضامن كافة الدول العربية وتؤكد عزمها على المضي قدماً من أجل الاصلاح وإعادة الإعمار.

3- أكد الجانبان العربي والياباني على عمق العلاقات الاقتصادية بينهما ، كما رحبا بتطور لهذه العلاقة منذ الدورة الثالثة للمنتدى في عام 2013 . وأكد الطرفان بأن النمو الاقتصادي لا يزال يشكل أساس السلام والاستقرار في الدول العربية.

4- شكرت الدول العربية اليابان على مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي لديها ، كما أكد الجانبان على أن هناك فرصاً كثيرة للتعاون لم يتم اكتشافها بعد، في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الدول العربية واليابان .

5-أكد الطرفان على أهمية مصادر الطاقة، وخصوصاً النفط والغاز الطبيعي في النمو الاقتصادي، وعلى أن الاستثمار وتنمية التكنولوجيا في قطاع الطاقة يشكلان أساساً رئيسياً للاستقرار الاقتصادي ولضمان أمن الطاقة.

6- أبدى الجانبان استعدادهما لتأسيس علاقة اقتصادية شاملة ومتعددة الاطراف بين الدول العربية واليابان ، عن طريق تشجيع التعاون في المجالات التالية : **التجارة والاستثمار ، تنمية البني التحتية ، الطاقة والبيئة ، تنمية الموارد البشرية ، تنويع في العلاقات الاقتصادية ومجالات أخرى.**

رحب الجانب العربي بالمشروعات الجديدة التي اقترحتها اليابان ، كما أكد استعداده للمساهمة في تنفيذ هذه المشروعات لتسهيل تطبيقها. أعرب الطرفان عن عزمهما على تشجيع كافة الدول العربية على التوقيع على معاهدات ثنائية للاستثمار بحلول عام 2020 ، وبذل مجهودات بهدف تسريع المفاوضات الجارية .

7- الاخذ علماً بتحفظات عدد من الدول العربية على استيراد بعض المنتجات اليابانية بسبب تعرضها للاشعاعات النووية ، وذلك على الرغم من مرور خمس أعوام على الزلزال الكبير الذي تعرض له شرق اليابان ، وبناءاً عليه ، أكدت الدول العربية أنها سوف تبذل أقصى مجهوداتها لإزالة هذه التحفظات عن الواردات اليابانية بعد الإطلاع على الأدلة العلمية.

8- تناول الجانبان الوضع الراهن في الدول العربية وأعربا عن تضامنهما مع كافة الشعوب التي تسعى إلى السلام في المنطقة ، وأشادا بالمجهودات المبذولة من اليابان والدول العربية لضمان السلم والاستقرار في المنطقة ، كما أكد الجانبان على أهمية الدور الذي تلعبه الدول العربية في تحقيق السلام والإزدهار في المنطقة العربية.كما أكدا أهمية بناء مجتمع متماسك في الدول العربية ، ورغبتهما في الاستمرار في تقديم الدعم طويل المدى للدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية.

9- أعربت الدول العربية على امتنانها لليابان على الدعم الذي تقدمه خاصة في المجال السياسي والحوكمة وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل وتقوية الصناعات ، وتوصل الجانبان للاتفاق على الاستمرار في العمل على تشجيع التعاون الحكومي – الحكومي ، الحكومي – القطاع الخاص في هذه المجالات ، وذلك من أجل مواجهة التطرف ، وأعرب الجانبان على أهمية بناء مجتمع متسامح، حيوي، مستقر بدعم من الطبقة المتوسطة.

10- أكد الجانبان على أهمية المساهمة في السلم والاستقرار والازدهار في المنطقة العربية وأفريقيا والعالم.

ب- **التعاون من أجل تنويع العلاقات الاقتصادية**

11- أخذا في الاعتبار أهمية التعاون في مجال الطاقة ، أتفق الجانبان على أهمية تنويع و توسيع شبكة التعاون في المجال الصناعي بين الجانبين ، على ان تشمل الزراعة ، والقطاعات الصحية ، الصناعات التحويلية وكذا مجال الإبتكارألخ ، وقد أعلن فخامة رئيس الوزراء الياباني / شينزو أبي ، خلال زيارته لمنطقة الشرق الاوسط " أن تبادل المتدربين والخبراء بين اليابان ودول الشرق الأوسط سيناهز حوالي 20.000 في غضون الخمس سنوات المقبلة".وأنطلاقاً من هذه السياسة ، أبدى الجانب الياباني نيته في تحقيق هذا الهدف وذلك بقبول أكثر من 2000 متدرب من الهيئات التابعة للدول المشاركة في المنتدى بهدف دعم التنمية البشرية .

12- واعتبر الجانبان أن تنمية وتنويع الصناعات المحلية التي هي من بين أهم التحديات التي تواجه الدول العربية وتساهم مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي لديهم ، كما أكدا على أهمية تنمية الموارد البشرية وتطوير التكنولوجيا من أجل دعم وتوسيع الصناعات المحلية.رحبت الدول العربية بالتعاون مع اليابان لتنمية القدرات عند الشباب وتطوير التكنولوجيا ، وأعربوا عن أملهم في تلقي المزيد من الدعم من الشركات اليابانية من خلال الاستثمار ، وتنمية الشبكات التجارية وتطوير التكنولوجيا.

13- أعرب الجانبان على أهمية تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مناخ تنافسي وشفاف لبيئة الأعمال والذي لا يمكن فصله عن تنمية القطاع الخاص ، على أساس أن تنمية القطاع الخاص خاصة في مجال التصنيع يدعم ليس فقط النمو الاقتصادي بل يساهم في زيادة العمالة.

ج- التعاون في مجال الطاقة ، البيئة والبنية التحتية

14- أشار الجانبان إلى أن الدول العربية تلعب دوراً محورياً في توفير النفط ، وأن هذه الدول قد التزمت بتوفير النفط لآسيا والسوق العالمي.

15- اتفق الجانبان على أن أسعار الطاقة المنخفضة والمتقلبة يمكن أن تؤدي إلى انخفاض تحفيز الاستثمار وقد تزيد من عدم الاستقرار في أسواق الطاقة والاقتصاد الشامل . كما أكد الطرفان على أهمية الاستثمار المستدام الافقي في القطاعين العام والخاص في استمرار توفير إمدادات الطاقة على المدى الطويل وتحقيق النمو الاقتصادي.أكد الجانبان أهمية الرفع من مستوى الشراكة في مجال الغاز الطبيعي والنفط، بما في ذلك استمرار الامدادات النفطية.

16- أكد الجانبان على أن الإستخدام الامثل للطاقة الصحيح واستعمال الطاقة المتجددة هو وسيلة فعالة لمواجهة تغير المناخ . بالإضافة إلى دورهما في السيطرة على ارتفاع استخدام النفط

والغاز المصاحبان للتنمية والنمو الاقتصادي والسكاني ، وفي التوسع في إمدادات الطاقة ، رحب الجانبان بالتقدم في التعاون بين القطاعين العام والخاص ، وأكدا على أهمية تقوية هذا التعاون. أعربت اليابان عن رغبتها في إرسال بعثة من القطاعين العام والخاص إلى الدول العربية لتشجيع كفاءة الطاقة والاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة في هذا الدول.

17- رحب الجانب العربي بالتعاون مع الشركات اليابانية في تنمية المشروعات ذات الكفاءة العالية في البنية التحتية في المجالات التالية : الكهرباء والمياه ، وأعربا عن رغبتهما في مزيد من التعاون في هذا المجال. أعربت اليابان عن نيتها في بذل مجهود في تنفيذ مشروعات في مختلف المجالات مثل : الكهرباء ، الموارد الطبيعية ، وقطاع السكك الحديدية بأكثر من 40 مليار دولار أمريكي التي تهتم بها الشركات اليابانية والحصول على دعم من شركة نيبون للتصدير وتامين الاستثمار اليابانية (NEXI)، وبنك اليابان للتعاون الدولي (JBIC) ، أكد الجانبان على ضرورة الدعم المشترك لمثل هذه المشروعات.

18- الترحيب باستضافة المملكة المغربية الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الاتفاقية الإطارية للمناخ COP22 في مدينة مراكش شهر نوفمبر 2016.

19- أعتبر الجانبان أن هذا المنتدى يشكل أساساً لدعم العهد الذي أقره فخامة رئيس الوزراء الياباني / شينزو أبي – خلال زيارته إلى مصر يوم 18 /2015/1 ، تضمن العهد التالي : *نتعهد في الاستمرار في بذل جهودنا لدعم وتعزيز التعايش المشترك والرفاهية المشتركة ، الانسجام ، التسامح وحيوي من خلال التضامن ، و،نعم ، الاعتدال في منطقة الشرق الأوسط في هذه الغاية لن نبخل أي مجهود لتطبيق امكانيتنا وحكمتنا إلى أقصى مدى ممكن.*

اتفق الطرفان على الاستمرار ودعم التعاون بين الدول العربية واليابان على كافة المستويات الضرورية في القطاعين العام والخاص.

<u>د- التعاون المستقبلي</u>

20- رحب الطرفان باقتراح عقد الدورة الخامسة للمنتدى الاقتصادي العربي الياباني في اليابان عام 2018.

5/5/2016